مجلة الآداب، م٢٧، ع١، ص ص٣٩-٥٠، جامعة الملك سعود، الرياض (٢٠١٥م/ ١٤٣٦هـ)

دَفْعُ اللَّبسِ في اللَّفظِ المؤنَّثِ الدَّالِّ على المؤنَّثِ والمذكَّر

* حسين محمد بطاينة ** حسين يوسف قزق

* أستاذ مساعد ** أستاذ مساعد، (جامعة البلقاء التطبيقية، كلية اربد الجامعية)

(قدم للنشر في ٦/ ١١/ ١٤٣٥هـ، وقبل في ٨/ ٧/ ١٤٣٥هـ)

الكلمات المفتاحية: اللبس، اللفظ المؤنث، مدلوله.

ملخص البحث: يحاول هذا البحث أن يتعرض لقضية اللبس في اللغة العربية، التي من شأنها أن تعبر عن جميع شؤون الحياة والأصل في اللغة الوضوح، ولكن هذا الأصل لم يمنع من وقوع لبس في بعض مناحي اللغة، كاللفظ المؤنث الذي يحتمل الدلالة على المؤنث والمذكر.

ويبين البحث أن اللغة لم تترك هذه النقطة تمر دون وضع حل لها، فكان الحل عبر طرق تجعل الكلمة تدل مباشرة على المؤنث، أو المذكر، إضافة إلى التَّصريحُ بالمدلولِ المقصودِ، واستخدام القرينةُ الدالةُ على المعنى المرادِ، وذلك بذكر الصفة بعد الاسم، أو الضمير، أو اسم الإشارةِ المبينِ لجنسِ المشارِ إليهِ.

بين يدي البحث:

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلام على سيِّدِ المرسَلينَ محمدٍ النَّبيِّ الأُميِّ المبينَ، وبعد،

فاللغةُ العربيَّةُ هي لغة الوضوحِ والبيانِ، وقد شَرَّفها اللهُ باختيارها لغةَ القرآنِ الكريم، وزادها تشـريفاً بقولهِ: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا لِّقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ ٣﴾فصلت: ٣ وهذا التفصيلُ المقصودُ لا يكونُ إِلَّا بلُغَةٍ حَيَّةٍ واسعةٍ تعبِّرُ بأَلفاظِها عن جميعِ المعاني المرادةِ دونَ لَبْسٍ أو غموضٍ أَو قُصورٍ. ويعدُّ أَمنُ اللَّبس من الأصول النحويَّةِ والصَّرفيَّةِ التي اعتمدها

العرب لدفع اللَّبسِ الذي يطرأُ على اللغة نتيجةَ ما يحصل للَّفظِ من تغيير. وهذه الدراسة قصدنا بها الى ما يفيده العنوان دَفْعُ اللَّبسِ في اللَّفظِ المؤنَّثِ الدَّالِّ على المؤنَّثِ والمذكَّر.

وقد توزعت الدراسة في مباحث عدة: بدأ الأول بتناولِ معنى اللَّبسِ لغةً واصطلاحا، ودلالةَ الألفاظ المؤنَّثَة على المذكر والمؤنثِ، وتناول المبحث التالي أساليبَ دفع اللَّبْسِ في اللفظ المؤنَّث الذي يستخدمُ للمذكَّرِ والمؤنَّثِ لتحديد مدلولِهِ.

وأما المبحث الثالث فقد تطرق إلى خلافِ النُّحاةِ في هذه المسألة في تحديد مدلولِ هذا اللفظِ في بعضِ ما جاء منها في القرآن الكريم والحديث الشريف.

المبحث الأَوَّل: معنى اللَّبْسِ

معنى اللَّبْسِ لُغَةً:

جاء في العين: "اللَّبْسُ: خَلط الأمور بعضِها ببعضٍ إذا التَبَسَتْ" (الخليل: ٧/ ٢٦٢، الأزهري، ٢٠٠١م : ١٢/ ٣٠٧). وفي الصِّحاحِ: اللَّبْسُ بالفَتحِ مصدرُ قولِكَ: لَبَسْتُ عليهِ الأَمرَ أَلْبِسُ، أَي: خَلَطْتُ، من قولِهِ تعالى: ﴿وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ ۝٩﴾ (الأنعام ٩)، واللَّبْسُ أَيضاً اختلاطُ الظَّلامِ، وفي الحديثِ: "في الأَمرِ لُبْسَةٌ" بالضَّمِّ، أَي: شُبْهَةٌ، ليسَ بواضِحٍ(الجوهري، ١٩٩٠م: ٣/ ٩٧٣). وجاء التَّلبيسُ أيضاً بمعنى التَّمويهِ، كما جاء لفظُ الإلباسِ بالمعنى ذاتِهِ (ابن منظور، ١٤١٤ هـ-لبس ٦/ ٢٠٤).

معنى اللَّبسِ اصطلاحاً:

اللَّبْسُ: خَلْطٌ بينَ مُتشابهاتٍ في الصِّفَاتِ يَعْسُرُ معهُ التَّمييزُ أو يتعذَّرُ (ابن عاشور،١٩٩٧م:١/ ٤٧٠). وقد استخدم النَّحويُّون مصطلحاتٍ متعددةً للإشارة إلى معنى اللَّبسِ، فقد قرن ابنُ جنَّيْ الإلباس بالإلغازِ في حديثِهِ عن الفرقِ بينَ الحقيقة والمجازِ، فقال: "ألا ترى أَنْ لو قال: رأَيْتُ بحراً، وهو يريدُ الفرسَ، لم يُعْلَمْ بذلكَ غَرَضُهُ، فلم يَجُزْ بذلكَ قولُهُ لأَنَّهُ إلباسٌ وإلغازٌ على الناسِ"(ابن جني، ٢/ ٤٤٢).

وقد أَطلقَ على اللَّبس إشكالاً فقالَ:"أَمَّا الإلباسُ فلأَنَّكَ إذا قُلْتَ: زيدٌ ضربتُ زَيداً، لم تأمنْ من أنْ يُظَنَّ أَنَّ زيداً الثَّاني غيرُ الأَوَّلِ، وأَنَّ عائدَ الأَوَّلِ متوقَّعٌ مترقَّبٌ، فإذا قُلْتَ: زيدٌ ضَربْتُهُ عُلِمَ بالمضمرِ أَنَّ الضَّربَ إنَّما وقعَ بزيدٍ المذكورِ لا محالةَ، وزالَ تعلُّقُ القلبِ لأَجلهِ وسَببِهِ، وإنَّما كانَ كذلكَ لأَنَّ المظهَرَ يُرتَجَلُ، فلو قُلْتَ: زيد ضَربْتُ عَمراً، فيُتَوَقَّعُ أَنْ تقولَ: في دارهِ أَو معهُ أَو لأَجلهِ، فإذا قلتَ: زيدٌ ضربْتُهُ قطعتَ بالضَّميرِ سبب الإشكالِ من حيثُ كان المظهرُ يُرتَجلُ والمضمرُ تابعٌ غير مرتجلٍ في أَكثرِ اللغةِ، فهذا وجهُ الإشكالِ"(ابن جني، ٢/ ١٩٣).

وقد أطلقَ عليه بعضهم الوَهْم والتَّوهم والإيهام، وكلُّها بمعنى الاختلاط، وهي لا تحيدُ عن المعنى اللغويِّ.

فاللغَةُ العربيَّةُ، وأيّة لغةٍ أُخرى، تقوم على عدِّةِ أُصولٍ لغويَّةٍ لا يمكن تركهُا أو إهمالُها؛ إذ لا قيمةَ للغةٍ لا تؤدِّي الغرض منها، وهو التبليغ والإفهام والبيان، وبإهمال هذا الأصل يتسرب اللبسُ إلى هذه اللغة وتصبح غير قادرةٍ على تحقيق أغراضها، ومواطن اللَّبس في اللغة العربيَّة عديدة، ومنها لفظُ المؤنثِ الذي يدلُّ على المؤنَّثِ والمذكرِ وأَصلُهُ التَّأنيثُ، وقد أفردَ سيبويه (سيبويه، ٣/ ٥٦١) لهذا اللَّفظِ بابا خاصًا لما لهُ من أَهميَّةٍ في تحديد المعنى المقصود من اللَّفظِ وإزالةِ اللبس الذي يعتريهِ.

فلفظُ شاةٍ وحمامةٍ ودجاجةٍ مؤَنَّثةٌ لفظاً ولكنَّها تستخدمُ للمؤنَّثِ والمذكَّرِ معنىً، قال ابنُ الحاجبِ:

"يقالُ: حمامةٌ ودجاجةٌ وشاةٌ للذَّكرِ والأُنثى، ولم يفرِّقوا كراهةَ اللَّبسِ بالجمعِ(ابن الحاجب، ٢٠٠٥م: ١/ ٥٣٥). فهذه الألفاظُ المؤنَّثةُ قد تدلُّ على المذكرِ أَيضا، وإن كان أصلُها التَّأنيثَ، وعِلَّةُ ذلكَ دفعُ اللبسِ الحاصل من إسقاطِ علامةِ التَّأنيثِ إِنْ أُريد صوغُ المذكَّر، لئلَّا يلتبسَ بالجَمعِ، فلا يُقالُ: حمامٌ ودجاجٌ إِنْ أُريدَ المفردُ المذكَّرُ.

قال أبو علي الفارسي في التكملة (الفارسي ٢/ ١٩٩٩م: ٣٦٥): "فالتَّاءُ إِذا لَحَقَتْ في هذا البابِ دلَّتْ على المفرد، فإِذا حذفتْ دَلَّتْ على الجنسِ والكَثْرَةِ، فإِذا حُذِفَتْ التَّاءُ ذُكِّرَ الاسمُ وأُنِّثَ". وعندئذٍ يقعُ اللَّبس في هذا الباب،ولهذا ذهب بعضهم إلى أنَّ هذا الباب ليس لهُ مفردٌ من لفظهِ خشيةَ اللَّبس بالجمع، فقد جاء في المفصَّلِ للزمخشريِّ قولُهُ: "ومؤنَّثُ هذا البابِ لا يكونُ لهُ مذكَّرٌ منهُ لالتباسِ الواحدِ بالجمعِ"(الزمخشري، ١٩٩م: ٢٥٠). وذكر ابنُ الأَنباري عن أبي زيد: "تقولُ العربُ: نعامةٌ ذكرٌ، وحمامةٌ ذكرٌ، وحَيَّةٌ ذَكرٌ، وجرادةٌ ذكرٌ، وبطَّةٌ ذكرٌ"(ابن الأنباري، ١٩٨١م: ١/ ٦٠٤). فلفظُ الجرادةِ يُذكَّرُ ويؤنَّثُ، ففي التَّذكير قال بشر بن أَبي خازم (الأسدي، ١٩٦٠م: ٧٤):

مُهَارشَةِ العِنانِ كأَنَّ فيها

جرادةَ هَبْوَةٍ فيهِ اصفرارُ

فالعائدُ في (فيه) يعود على الجرادةِ على المعنى دون اللَّفظِ، لأنَّ الصُّفرةَ في الجرادِ لا تكونُ إِلا في الذكورِ، قالَ الأَصمعيُّ: "إِذا قالَ: فيهِ استغنى عن اصفرارٍ؛ لأَنَّ الصُّفرةَ لا تكونُ إِلَّا في الذكورِ دونَ الإناثِ"(ابن الأنباري ١٩٨١م: ١/ ٦٠٤). ومثلُهُ قول الآخرِ:

كأَنَّ جرادةً صَفراءَ طارتْ

بأَلبابِ الغَواضِرِ أَجمعينا

فقد نَعَتَ الجرادةَ بالمؤنَّثِ (صفراءَ)، وأَنَّثَ فعلَها (طارتْ) على اللفظِ دون المعنى لأنَّ المعنى للتَّذكيرِ.

ومنهُ الشَّاةُ، فإنَّها تذكَّرُ وتؤَنَّثُ كما في قول الفرزدق (الفرزدق، ١٩٨٧م: ٤٢٣):

فروَّحْتُ القَلُوصَ إلى سعيدٍ

إذا ما الشَّاةُ في الأَرطاةِ قالا

والحيَّةُ تذكَّرُ وتؤنَّثُ كما في قول عَبيد بن الأبرص(عبيد بن الأبرص ١٩٩٤م: ٥٦):

فإنْ رأَيْتَ بوادٍ حَيَّةً ذَكَرَاً

فامضِ ودعْني أُمارسْ حَيَّةَ الوادي

المبحث الثَّاني

أساليبَ دفع اللَّبْسِ في اللفظ المؤنَّث المستخدمُ للمذكَّرِ والمؤنَّثِ

١- عدم وجود مذكر له

اعتمد العربُ لدفع اللَّبْسِ الذي يعتري هذا البابَ في لغتهم أساليبَ لغويةً عديدةً. فممَّا اعتمدهُ العربُ في دفع اللَّبسِ في هذا البابِ ما نَصَّ عليهِ قولُ الزمخشريِّ **بأَنَّ مؤنَّثَ هذا البابِ لا يكونُ لهُ مذكَّرٌ منهُ** لالتباسِ الواحدِ بالجمعِ، يقصدُ بذلك العدولَ في أساس الوضع إلى ألفاظٍ ليسَتْ من جنسِ لفظِ المؤنَّثِ لتدلَّ على المذكَّرِ كَكَبشٍ وثَورٍ وجَملٍ وظليمٍ. إلَّا أَنَّهُ ورد عن الكسائيِّ خلافُ ذلكَ. قال الفرَّاء: "وسمعتُ الكسائيَّ يقولُ: سمعتُ كلَّ هذا النَّوعِ منَ العَرَبِ بطرحِ الهاءِ من ذَكَرِهِ إلَّا قولَهم: رأَيْتُ حَيَّةً على حَيَّةٍ، فإنَّ الهاءَ لم تُطرحْ من ذَكَرِهِ، وذلكَ أَنَّهُ لم يُقَلْ: حيَّةٌ وحَيٌّ كثيرٌ، كما قيلَ: بَقَرَةٌ وبَقَرٌ كثيرٌ، فصارت الحيَّةُ اسماً موضوعاً، كما قيلَ: حِبَّةٌ لجمعِ الحبوبِ وحِنْطَةٌ، فلم يفردْ لها ذَكَرٌ، وإنْ كانتْ جمعاً، فأَجروهُ على الواحدِ الذي قد يَجْمَعُ التَّأنيثَ والتَّذكيرَ"(الفراء، ١٩٨٩م: ٦٢،٦١).

وقالَ: "فإذا أَرادت العربُ إفرادَ واحدةٍ قالُوا: شاةٌ للذَّكرِ والأُنثى، لم تُرَدْ بالهاءِ هَهُنا التَّأنيثُ المحضُ، إنَّما أرادوا الواحدَ، فكرهوا أَنْ يقولُوا: عندي جرادٌ، وهم يريدونَ الواحدَ من الجرادِ؛ لأَنَّهم لو فعلوا ذلكَ لم يُعرفْ واحدٌ من جَمْعٍ، فجُعِلَت الهاءُ دليلاً على الواحدِ، فهذا قياسٌ مطَّردٌ، وربَّما فعلُوا عندَ موضعِ الحاجةِ، فجعلُوا الأَنثى مفردةً بالهاءِ، وجعلُوا الذَّكَرَ مفرداً بطرحِ الهاءِ، فيكونُ الذَّكرُ على لفظِ الجمعِ؛ من ذلكَ: رأَيتُ نعاماً أَقرعَ، ورأَيْتُ حماماً ذَكَرَاً، ويقولونَ رأَيْتُ جراداً على جرادةٍ، وحماماً على حمامةٍ، يريدونَ ذكراً على أُنثى"(الفراء، ١٩٨٩م: ٦١).

ولعلَّهُ يكونُ ذلكَ إذا أُمِنَ اللَّبسُ بقرينةٍ تحدِّدُهُ، فأَقرعُ في قولِهِ: رأَيْتُ نعاماً أَقرعُ ممَّا يختصُّ بالمفردِ المذكَّرِ، وذكرٌ كذلكَ، وأَمَّا قولُهم: رأَيْتُ جراداً على جرادةٍ، فقد زال اللَّبسُ بذكرِ النقيضِ، وهو جرادةٌ،

فعُلِمَ أَنَّ المقصودَ المفردُ المذكَّرُ، وكذلكَ قولُهم: رأَيْتُ حماماً على حمامةٍ، وقد ورد عن الأصمعي قولُهُ: "جميعُ الحيواناتِ من هذا الجنسِ سمعْتُ لهُ مذكَّراً بغيرِ هاءٍ إِلَّا الحيةَ"(ابن هطيل، ١٧١/ ب). إِلَّا أَنَّه قد رُويَ عن العربِ: رأَيْتُ حَيَّاً على حَيَّةٍ؛ أَي: ذَكراً على أُنثى"(الجوهري، ١٩٩٠م: ٦/ ٢٣٢٤). وقد نقل ابنُ الأَنباري عن الكرنبائيِّ: "يُقالُ للذَّكرِ من الحَيَّاتِ: الحَيُّوتُ"(ابن الأنباري ١٩٨١م:١/ ٦٠٣.)، واستشهد بما رواهُ الأَصمعيُّ نفسُهُ:

ويأكلُ الحَيَّةَ والحَيُّوتا

ويَدْمُقُ الأَقْفالَ والتّابُوتا

(ابن منظور، ١٤١٤هـ: ١٤/ ٢٢٠)

وقد اُخْتُلِفَ في الحيُّوتِ فيما إِذا كان من على زنةِ فَعْلوت أو فَعُّولٍ؛ فقد ذهب الفارسيُّ إلى أَنَّه فَعُّولٌ كَسَفُّودٍ وكَلُّوبٍ، فقال: "وينبغي أَنْ يكونَ الحيُّوتُ مثلَ سَفُّودٍ وكَلُّوبٍ، أَلا ترى أَنَّهُ ليسَ في الكلامِ فَعْلُوت، فيكونُ فيهِ بعضُ حروفِ الحَيِّ، وليسَ منهُ، والتَّاءُ لام الفعلِ"(الفارسي ١٩٩٣م: ٤/ ١٣٦). وردَّ ذلكَ تلميذُه ابن جنّي بأَنه قد جاء فَعْلُوتٌ في الكلام واستشهد بالخَلْبُوتِ، أي المخادع الكذاب(ابن جني: ٣/ ٢٠٧) ، فهو عندهُ فَعْلوتٌ.

٢-**التَّصريحُ بالمدلولِ المقصودِ**: ومن أَساليبِهم اللُّغويةِ لدفعِ اللَّبسِ الحاصلِ في هذا البابِ التَّصريحُ بالمدلولِ المقصودِ، فقد نقل الزمخشري عن يونسَ قَولَهُ: "فإِذا أَرادُوا ذلكَ – أي: التَّذكيرَ–قالُوا: هذهِ شَاةٌ ذَكَرٌ، وحمامةٌ ذَكَرٌ"(الزمخشري: ٢٥١).

وذهبَ ابنُ يعيش إِلى هذا في المؤنَّثِ أَيضا فقال: "فإِذا أَرادُوا الذَّكرَ قالُوا: حمامةٌ ذكرٌ، وشاةٌ ذكرٌ، وكذلكَ إِذا أَرادُوا الأُنثى قالُوا: حمامةٌ أُنثى، وشاةٌ أُنثى" (ابن يعيش: ٥/ ١٠٦).

٣-**القرينةُ الدالةُ على المعنى المرادِ**: والقرينة على وزن فعيلة، بمعنى مُفاعلة، من المقارنة، بمعنى المصاحبة، وهي ما يشير إلى المطلوب، ويوضح عن المراد، أو التي تعين القارئ أو السامع على معرفة المعنى الحقيقي للكلام. وهي قسمان: حالية ومقالية، كقولك للمسافر: في كنف الله، أي سر في كنف الله، ويدل على المحذوف تجهز المخاطب للسفر، وهو القرينة الحالية، والثانية مقالية كقولك : قابلت موسى سلمى، فالتاء في الفعل قرينة مقالية، تحدد الفاعل وهو سلمى، ومعنوية كقولك: أرضعت الصغرى الكبرى(الجرجاني، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م: ٢٧٤، الكفوي: ٧٣٤).

والقرينة اللفظية، هنا، تقترب من السياق اللغوي، فالكلمة يتحدد معناها، أو جنسها مذكرا أو مؤنثا بحسب السياق اللغوي الذي وردت فيه(مختار: ٦٩-٧٠).

وقد اعتمد العربُ لدفعِ اللَّبسِ في هذا البابِ القرينةَ الدالةَ على المعنى المرادِ، فقد ذكرَ الخوارزميُّ في التَّخميرِ(الخوارزمي، ١٩٩٠م: ٢/ ٣٩٨.) أَنَّ ما فيهِ التَّاءُ هَهُنا فهو المؤنَّثُ، وإِذا عَنَيْتَ المذكَّرَ فلا بُدَّ من قرينةٍ.

فمن القرائن الدالَّةِ على المعنى المرادِ:

أ)الصِّفَةُ:

قالَ ابنُ يعيش:" ولا يُفصَلُ بينَ مذكَّرِهِ ومؤنَّثِهِ بالتَّاءِ، لأَنَّكَ لو قُلْتَ للمؤنَّثِ: حمامةٌ، وللمذكَّرِ: حمامٌ لالتبسَ بالجمعِ، فتجنَّبُوهُ لذلكَ، واكتَفَوا بالصِّفَةِ". فهذا يقتضي أَنْ تكونَ الصِّفَةُ مختصَّةً بجنسٍ دونَ الآخر، فمما أختصَّ بالمذكَّرِ قول الشَّاعرِ:

كأَنَّ جرادةً صَفراءَ طارتْ

بأَلبابِ الغَواضِرِ أَجمعينا

فالصُّفرةُ في الجراد مخصوصةٌ بذكورِ الجرادِ دون الإناثِ.

ومنهُ قولهم: شاةٌ رغوثٌ للتي يرضعُها ولدُها، وشاةٌ حلوبٌ، وناقةٌ نَهُوزٌ إِذا كانتْ قليلةَ اللَّبَنِ، فهذه الصِّفاتُ ممَّا يختصُّ بالمؤنَّثِ، ولا حظَّ فيهِ للمذكَّرِ.

ومنهُ قول الشَّاعرِ، وهو هو حُنْدُج بن حُنْدُج المُرِّي (ابن منظور،١٤١٤ هـ: ١١/ ٣٨٧):

لِسَاهِرٍ طَالَ في صُولٍ تَمَلْمُلُهُ

كأَنَّهُ حَيَّةٌ بالسَّوطِ مَقْتُولُ

فمقتولُ صفةُ حيَّةٍ لأَنَّ المقصودَ المذكَّرُ.

ب) الضَّميرُ:

ومن القرائنِ المستعملةِ للدلالةِ على المدلول المرادِ الضَّميرُ، فمن ذلكَ قول الشاعرِ:

مُهَارشَةِ العِنانِ كأَنَّ فيها

جرادةَ هَبْوَةٍ فيهِ اصفرارُ

فالضمير في (فيهِ) يعود على الجرادةِ فعُلِمَ بذلكَ أَنَّ المقصودَ الذَّكرُ دون الأنثى، قالَ الأَصمعيُّ فيهِ:" إِذا قالَ: فيهِ استغنى عن اصفرارٍ" (ابن الأنباري ١٩٨١م: ١/ ٦٠٤)، ومعنى كلامِهِ أَنَّه لو اكتفى بالضَّمير لعُلِمَ منهُ وحدَهُ المقصودُ، وأُسْتُغنيَ بِهِ عن القرينةِ الأَخرى التي هيَ الصُّفْرَةُ كما تقدَّمَ.

ومثلُهُ قولُهُ تعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ ﴿٦٩﴾﴾ (البقرة ٦٩)، فالضميرُ في (لَّوْنُهَا) يعود على البقرة فعُلِمَ منهُ المقصودُ، أَمَّا صفراء فقد لا يزولُ بها اللبسُ لأَنها صفةٌ على اللَّفظِ دونَ المعنى. قال الشَّاعرُ:

كأَنَّ جرادةً صَفراءَ طارتْ

بأَلبابِ الغَواضِرِ أَجمعينا

فالجرادةُ هَهُنا مذكَّرٌ؛ لأَنَّ الصُّفرةَ لا تكونُ إِلا في الذكورِ كما تقدَّم، وأَمَّا (صفراء) فصفةٌ مؤنَّثةٌ على اللَّفظِ، وكذلك تأنيثُ الفعل (طارتْ)، فلا يزولُ بهما اللَّبسُ الحاصلُ.

ج-اسم الإشارةِ المبينِ لجنسِ المشارِ إليهِ:

ومن أَساليبهم في دفعِ اللَّبسِ استخدام اسم الإشارةِ لتبيينِ جنسِ المشارِ إليهِ، قالَ يعقوبُ بنُ السكِّيتِ: "هذا بطَّةٌ ذَكَرٌ، وهذا حمامةٌ ذَكَرٌ، وهذا شاةٌ، إذا عَنَيْتَ كبشاً، وهذا بَقَرَةٌ، إذا عَنَيْتَ ثوراً، وهذا حَيَّةٌ ذَكَرَاً، وإِنْ عَنَيْتَ مؤنَّثاً قُلْتَ: هذهِ حَيَّةٌ"(ابن السكيت: ٣٥٨).

فظاهرُ كلامِ ابن السِّكِّيتِ يشيرُ إِلى أَنَّ اسم الإشارةِ المستخدّمِ يشيرُ إِلى جنسِ المشارِ إليهِ.

وقالَ الخَليلُ: "قولُكَ: هذا شَاةٌ بمنزلَةِ قولِكَ (سيبويه: ٣/ ٥٦٢): ﴿ هَٰذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي ﴾ (الكهف ٩٨).

فقد قيلَ: إِنَّ (رَحْمَةٌ) هنا بمعنى الرَّحْمِ(الجوهري، ١٩٩٠م: ٥/ ١٩٢٩)، فحُمِلَ المصدرُ المؤنَّثُ على لفظٍ مذكَّرٍ، وكذلكَ شاةٌ، فقد أُريدَ المذكَّرُ دونَ المؤنَّثِ، وقد أجازَ بعضُ النَّحويِّينَ: "هذهِ شَاةٌ ذَكَرٌ"، باعتبارِ للفظِ.

د) الجمعُ بينَ النَّقيضَينِ:

ومن أساليبِهم أَيضاً في دفع اللَّبسِ في هذا البابِ الجمعُ بينَ النَّقيضَينِ المذكَّرِ والمؤَنَّثِ في سياقٍ واحدٍ كما في قولِ العَرَبِ: رأَيْتُ حَيَّةً على حَيَّةٍ، فعُلِمَ بذلكَ أَنَّ المقصودَ حيَّةٌ ذَكَرٌ على حَيَّةٍ أُنثى.

المبحث الثَّالث

خلافِ النُّحاةِ والمفسرين وشراح الحديث في تحديد مدلولِ اللفظِ المؤنث في بعضِ مسائل هذا الباب

اختلفَ العلماءُ والمفسِّرونَ وشراح الحديث في بعضِ ما جاء من هذا البابِ في القرآن الكريمِ والحديث الشـريف، وهل المقصودُ منهُ المذكَّرُ أَو المؤنَّثُ، فمن ذلكَ قولُهُ تعالى: ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾ (النمل ١٨) فقد ذكر الزَّمخشـريُّ في الكَشَّافِ(الزمخشـري، ١٤٠٧ هـ: ٣/ ٣٥٥-٣٥٦) عن قتادة أَنَّهُ دخلَ الكوفةَ، فالتفَّ عليهِ النَّاسُ، فقالَ: سلوا عمَّا شئتُم، وكان أَبو حنيفةَ رحمهُ اللهُ حاضراً، وهو غُلامٌ حَدَثٌ، فقال: سلوهُ عن نملةِ سليمانَ، أَكانتْ ذكراً أَم أُنثى؟ فسأَلوهُ، فأُفحِمَ، فقالَ أَبو حنيفة: كانتْ أُنثى، فقالَ لهُ: من أَينَ عرفْتَ؟ قالَ من كتابِ اللهِ، وهو قولُهُ: ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾ ،ولو كانت ذكراً لقالَ: قالَ نملةٌ، وذلكَ أَنَّ النَّملةَ مثلُ الحمامةِ والشَّاةِ في وقوعِها على الذَّكرِ والأُنثى، فَيُمَيَّزُ بينَهُما بعلامَةٍ نحو قولِهم: حمامةٌ ذكرٌ، وحمامةٌ أُنثى، وهو وهيَ.

وظاهرُ كلامِ الزمخشريِّ أَنَّ النملةَ أُنثى، مؤكداً ما قَالَهُ أَبو حنيفة، وقالَ أَيضاً إِنَّ اسمها كانَ طاخِيَة (الزمخشري ١٤٠٧هـ: ٣/ ٣٥٦).

وقالَ ابن عاشورٍ: "ولعلَّ مرادَ صاحبِ الكَشَّافِ إِنْ كانَ قصدَ تأَييدَ قَوْلَةِ أَبي حنيفة أَنْ يقاسَ على

الوصفِ بالتَّذكيرِ ما يقومُ مقامهُ في الدلالةِ على التَّفرقةِ بينَ الذكرِ والأُنثى، فتقاسُ حالةُ الفعلِ على حالةِ الوصفِ، إِلَّا أَنَّ الزمخشريَّ جاء بكلامٍ غير صحيحٍ لا يُدرَى أَهو تأييدٌ لأَبي حنيفة أَم خروجٌ من المضيقِ، فلم يُقْدمْ على التَّصريحِ بأَنَّ الفعلَ يقترنُ بتاءِ التَّأنيثِ إِذا أُريد التَّفرقةُ في حالةِ فاعِلِهِ"(ابن عاشور ١٩٧٩م: ج١٩/ ٢٤٢).

وذهبَ أَيضاً إِلى أَنَّ هذه القصَّةَ مختلَقَةٌ اختلاقاً غيرَ مُتْقَنٍ.

وردَّ ذلكَ ابنُ الحاجب لجوازِ أَنْ يكونَ التَّأنيثُ للَّفظِ في نملةٍ، قال: "فقولُ مَنْ قالَ: إِنَّ قولَهُ تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾ يدلُّ على أَنَّ النَّملةَ أُنثى غيرُ مستقيمٍ لجوازِ أَنْ يكونَ التَّأنيثُ لِمَا في لفظِ نملةٍ من التَّأنيثِ، والذي يدلُّ على ذلكَ قولُهم: هذه حمامةٌ ذكرٌ، ولو كانَ التَّأنيثُ في (قالتْ) ليسَ إِلَّا لأَنَّ الفاعلَ أُنثى لم يجُزْ أَنْ يُقالَ: هذهِ حمامةٌ ذكرٌ، فالذي جوَّزَ الإتيانَ باسمِ الإِشَارةِ للمؤنَّثِ المفردِ من هذا البابِ مع التَّصريحِ بالتَّذكيرِ يُجَوِّزُ الإِتيانَ بعلامةِ التَّأنيثِ وإِنْ كان مُذكَّرَاً"(ابن الحاجب، ٢٠٠٥م: ١/ ٥٣٦).

فالبصريُّون يجيزون ذلكَ، ولا يجيزونَهُ في نحو: قالتْ طلحةُ، وهو ما يجيزهُ بعضُ الكوفِيِّينَ، ولم يُجزِ البصريُّونَ قالتْ طلحةُ؛ لأَنَّ طلحَةَ عَلَمٌ قُصِدَ فيهِ الإِخراجُ عن موضوعِهِ وجعْلُهُ لِمَنْ هو لهُ، فصارَ التَّأنيثُ نسياً منسيَّاً، فاعتُبِرَ المعنى، وليسَ كذلكَ بابُ شَاةٍ ونحوِها.

وإِلى نحوهِ ذهبَ الرضي فقال:" ففي قولِهِ تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾ يجوزُ أَنْ يكونَ (النملةُ) مذكَّرَاً، والتَّاءُ للوَحدةِ، فتكونُ تاءُ (قالتْ) لتاءِ الوَحدةِ في نملةٍ، لا لكونِها مؤنَّثاً حقيقيَّاً، كما يجيْءُ، والمصادرُ نحو: ضَرْبٍ وضَرْبَةٍ وإِخراجٍ وإِخراجَةٍ واسْتخراجٍ واسْتخراجَةٍ، وهو قياسٌ في كلِّ واحدٍ من الجنسَينِ المذكورين، أعني الآحادَ المخلوقَةَ والمصادرَ"(الرضي، ١٩٩٣م: ٢/ ٦٠٢).

في حين ذهبَ البعضُ إِلى ما ذهبَ إِليهِ أَبو حنيفة، ومنهم الإِسْفَنْدريُّ في شرحهِ للمفصَّلِ فقالَ: "وقد مرَّ بي في بعضِ حواشي المفصَّلِ الموثوقِ بها في قولِهِ: "هذهِ شاةٌ ذكرٌ" عندي نظرٌ؛ لأَنَّ ابنَ السِّكِّيتِ قالَ: هذا بطَّةٌ ذكرٌ، وهذا حمامةٌ ذكرٌ، وهذا شاةٌ، إِذا عَنَيْتَ كَبْشَاً، وهذا بقرٌ إِذا عنيتَ ثوراً، فإِنْ عنيتَ أُنثى قُلْتَ: هذه"(الإِسْفندري ١٤٢٤ه: ٣/ ١١٠٣). وقالَ أَيضاً: "وبهذهِ الحاشيةِ يضمحلُّ الاستدراكُ المذكورُ في (قَالَتْ نَمْلَةٌ)، ويظهرُ أَنَّ قولَ أَبي حنيفَة هو الصَّوابُ" (الإِسْفندري ١٤٢٤ه: ٣/ ١١٠٣).

وقد ذهب المرادي إِلى أن "هذا التقسيم إِنما هو فيما يمتاز مذكره من مؤنثه، فإِن لم يميز نحو: "نملة"، أنث مطلقا؛ ولهذا وهم من استدل على تأنيث نملة سليمان

عليه أفضل الصلاة والسلام بقوله تعالى: ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾، فهو يوسع الدائرة لتشمل كل ما لا يميز المذكر فيه من المؤنث(المرادي ٢٠٠٨م: ٣/ ١٣٥٣-١٣٥٤).

ومما ورد مثل ذلك اختلافهم في بعض الحديث الشريف، قال رسول الله عليه السلام: «مَنِ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ، ثُمَّ رَاحَ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا أَقْرَنَ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ» (مسلم: ٢/ ٥٨٢). وقال الكشميري: "قوله: (قرب بقرة) تاء البقرة ليست للتأنيث بل تاء الوحدة، ويطلق على المذكر والمؤنث وكذلك الحال في تاء كل حيوان مثل الدجاجة، واتفق على هذا أئمة اللغة إلا أنه نقل صاحب الكشاف والمدارك عن أبي حنيفة في لفظ النملة،ويقول جمهور أرباب اللغة: إن النملة كالشاة والحمامة يقع على الذكر والأنثى، لأنه اسم جنس يقال: نملة ذكر ونملة أنثى، وشاة ذكر وشاة أنثى فلفظها مؤنث، وأما المصداق فمحتمل للمعنيين فلعل التأنيث كان على اللفظ وإن كان في الواقع ذكراً أو مؤنثاً، ويمكن أن يقال: إن هذا الاستعمال فصيح، ألا ترى إلى قوله عليه الصلاة والسلام: «لا تضحي بعوراء ولا عمياء ولا عجفاء» فإنه أتى بصيغ المؤنث والحال أن الأضحية ليست بخاصة بالإناث. والله أعلم (الكشميري ٢٠٠٤ م، ٢/ ١٣).

وإلى مثل هذا أشار في كتاب آخر قال: واتفق أهل اللغة أن التاء في أسماء البهائم للوَحْدَة دون التأنيث، لكن الأولى في إرجاع الضمير أن يراعى اللفظ أيضًا. وفي «الكشاف»: أن قَتَادة لما ورد الكوفة دعا الناس أن يسألوه عما هم سائلوه، وكان أبو حنيفة رضي الله عنه إذا ذاك صغيرًا، فقام وقال: إن نملَة سليمان كانت ذكرًا أم أُنثى؟ فسكت، فقال أبو حنيفة رحمه الله: إنها كانت أنثى لقوله تعالى: ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾ [النمل: ١٨]. قلت: تأنيث الفعل فيه لأَجْلِ اللفظ فقط، فلم يلزم كونها أنثى، ولم أجد أحدًا من النُّحَاة يوافق الإمام في تلك المسألة غير ابن السِّكِّيت" (الكشميري ٢٠٠٥ م، ١/ ٤٨٧).

وجاء في الحديث " «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا سَجَدَ لَوْ شَاءَتْ بَهْمَةٌ أَنْ تَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ لَمَرَّتْ»(مسلم: ١/ ٣٥٧). **قَالَ الطِّيبِيُّ: الْبَهْمَةُ بِالْفَتْحِ، وَلَدُ الضَّأْنِ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، قَالَ الْأَشْرَفُ: الْبَهْمَةُ فِي الْحَدِيثِ كَانَتْ أُنْثَى بِدَلِيلِ أَرَادَتْ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ فِي نَمْلَةِ سُلَيْمَانَ.....الخ**(القاري ٢٠٠٢م: ٢/ ٧٢٠).

خاتمة البحث

توصل البحث إلى نتائج عدة:

- يستخدمُ هذا البابُ للدلالةِ على المؤنَّثِ والمذكَّرِ، ولا بدَّ من قرينةٍ تزيلُ اللَّبسَ وتُحدِّدُ المعنى المقصودِ.

- التَّأنيثُ في هذا البابِ منظورٌ فيهِ إلى اللَّفظِ، والتَّذكيرُ إلى المعنى.

- ما فيهِ التَّاءُ من هذا البابِ يكونُ للمؤنَّثِ، وإذا أُريدَ التَّذكيرُ فلا بدَّ من قرينةٍ.

- اتبع العرب أساليبَ عدَّة لإزالة اللَّبسِ الذي يعتري هذا الباب.

- تباينت آراءُ المفسِّرين والنُّحاةُ في تحديد المرادِ من قولهِ تعالى: ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾ فمنهم من ذهبَ إلى أَنها أُنثى، ومنهم من ذهبَ إلى أَنَّ ذلكَ لا يستقيم، إذْ يجوزُ أَنْ يكونَ ذكراً.

المصادر والمراجع

ابن الأنباري، *المذكر والمؤنث*، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة-وزارة الأوقاف-مصر-ط١٩٨١م.

ابن الحاجب، *الإيضاح في شرح المفصل*، تحقيق إبراهيم عبد الله، دار سعد الدين-دمشق، ط١/ ٢٠٠٥م.

ابن السكيت، يعقوب، *إصلاح المنطق*، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون-دار التراث.

ابن جني، *الخصائص*، تحقيق محمد علي النجار -المكتبة العلمية.

ابن عاشور، محمد الطاهر، *التحرير والتنوير*، دار سحنون، تونس-١٩٩٧م.

ابن منظور، *لسان العرب*، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة -١٤١٤ هـ.

ابن هطيل الصنعاني، *التاج المكلل بجواهر الآداب على كتاب المفصل في صنعة الإعراب*، مخطوط-نسخة مكتبة الإسكندرية-١٧١/ ب.

ابن يعيش النحوي، *شرح المفصل*، طبعة المنيرية.

أبو علي الفارسي، *الحجة للقراء السبعة*، تحقيق: بدر الدين قهوجي-بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح -أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث دمشق/ بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.

الأزهري، *تهذيب اللغة*، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

الأسدي، بشر بن أبي خازم، *ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي*، تحقيق عزة حسن -دمشق -١٩٦٠.

الإسْفندري، أبو عاصم، *المقتبس في توضيح ما التَبَس* –رسالة دكتوراه–جامعة أم القرى–١٤٢٤هـ.

التكملة، تحقيق كاظم بحر المرجان، عالم الكتب–بيروت–ط٢/ ١٩٩٩.

الجرجاني، *علي بن محمد،* كتاب التعريفات، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.

الجوهري، *الصِّحاح،* تحقيق أحمد عبد الغفور عطَّار، دار العلم للملاين – بيروت – ط٤/ ١٩٩٠.

الخليل بن أحمد، *كتاب العين،* المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

الخوارزمي، صدر الدين الأفاضل، *التخمير،* تحقيق عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت– ط١/ ١٩٩٠.

الرضي الاستراباذي، *شرح الكافية،* تحقيق حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي–جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.١٠١٤هـ–١٩٩٣م.

الزمخشري: *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل،* دار الكتاب العربي– بيروت، الطبعة:الثالثة–١٤٠٧هـ. الكتاب مذيل بحاشية (الانتصاف فيما تضمنه الكشاف) لابن المنير الإسكندري (ت ٦٨٣) وتخريج أحاديث الكشاف للإمام الزيلعى].

سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الخانجي، القاهرة.

عبيد بن الأبرص، *ديوان عبيد بن الأبرص،* أشرف أحمد عدرة، دار الكتاب العربي، بيروت – ط/ ١٩٩٤.

الفراء، *المذكر والمؤنث،* تحقيق رمضان عبد التواب، دار التراث–القاهرة، ط٢/ ١٩٨٩.

الفرزدق، *ديوان الفرزدق،* علي فاعور، دار الكتب العلمية –بيروت، ط١/ ١٩٨٧.

فيض الباري على صحيح البخاري، تحقيق: محمد بدر عالم الميرتهي، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.

القاري، علي بن (سلطان) محمد، الملا الهروي، *مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح،* دار الفكر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

الكشميري محمد أنور شاه بن معظم شاه، *العرف الشذي شرح سنن الترمذي،* تصحيح: الشيخ محمود شاكر، دار التراث العربي –بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ–٢٠٠٤ م.

الكفوي، أيوب بن موسى أبو البقاء، *الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية،* تحقيق: عدنان

درويش-محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.

مختار، أحمد عمر، *علم الدلالة*، عالم الكتب، بدون تاريخ.

المرادي أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ، توضيح *المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك*، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، *المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم*، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. علي بوملحم، مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.